



الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الخامسة

محضر جلسة

لجنة التنمية الجهوية

عدد 03

* تاريخ الإجتماع: الاثنين 28 جانفي 2019

* جدول الأعمال:

الاستنارة برأي الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية في ما يخص :

- التقييم المرحلي للمخطط التنموي 2016-2020،

- تقييم البرامج التنموية،

- برنامج "إرادة" لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة،

- كيفية دعم البلديات حديثة الإحداث في اعداد مخططاتها ومشاريعها التنموية.

* الحضور:

- الحاضرون من اعضاء اللجنة: 10

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 02

- المعتذرون: 03

- المغائبون: 07

* أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التنمية الجهوية جلسة يوم الاثنين 28 جانفي 2019 للاستنارة برأي الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية في ما يخص:

- التقييم المرحلي للمخطط التنموي 2016-2020،
- تقييم البرامج التنموية،
- برنامج "إرادة" لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة،
- كيفية دعم البلديات حديثة الإحداث في اعداد مخططاتها ومشاريعها التنموية.

بخصوص تقييم المخطط التنموي بين السيد رئيس الهيئة ان عملية التقييم النصف مرحلي للمخطط تمثل نقطة مفصلية للوقوف على مدى التقدم في انجاز المشاريع والإصلاحات وبلوغ الأهداف المرسومة الى جانب التقدم في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والتي صادقت عليها تونس يوم 25 ديسمبر 2016.

وقدم حوصلة حول اهم إنجازات الفترة 2016-2018 ابرز خلالها ان النمو تباطء خلال سنة 2016 ليبلغ 1.0 % بالعلاقة مع تراجع القطاع الفلاحي نتيجة التقلص الملحوظ لإنتاج الزيتون وتراجع الصناعات غير المعملية وخاصة انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، الا أنه في المقابل ساهمت كل من الخدمات المسوقة وغير المسوقة في نمو اجمالي الناتج المحلي.

ثم شهد النمو تحسنا طفيفا سنة 2017 نتيجة استرجاع ديناميكية الإنتاج في بعض القطاعات الواعدة فضلا عن تطور الصادرات نتيجة تحسن الطلب الخارجي ليرتفع بذلك مستوى النمو إلى 1.9 %

وواصل النمو انتعاشه خلال الأشهر الأولى من سنة 2018 وخاصة القطاع الفلاحي نتيجة الموسم المتميز لإنتاج زيت الزيتون والتمور فضلا عن تحسن أداء القطاع السياحي والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة النسيج والملابس حيث ينتظر ان تبلغ نسبة النمو لكامل سنة 2018 حوالي 2.6 %.

وقد تأثر القطاع الفلاحي بشكل كبير بالعوامل المناخية حيث تراجع القطاع بنسبة 8.5% خلال سنة 2016 بسبب نقص في كميات الامطار المسجلة مقابل ارتفاع بنسبة 2.5% سنة 2017 بالأسعار القارة وذلك على أساس إنتاج للحبوب قدر بـ 16.1 م ق و 500 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 13 م ق و 700 ألف طن من زيتون الزيت سنة 2016.

كما تم معاينة تطور طفيف للقيمة المضافة للصناعات المعملية بنسبة 0.8% سنة 2017 مقابل 0.4% سنة 2016 وذلك بدفع من الصناعات الموجهة للتصدير نتيجة تحسن الطلب الخارجي على غرار الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 2.4% وصناعة النسيج والملابس والجلد بمعدل 0.2%.

هذا وتواصل تراجع صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 3,8% الى موفى أوت 2018 مقابل تراجع بنسبة 15,2% سنة 2017. بالاضافة للانخفاض الهيكلي المتواصل لإنتاج المحروقات منذ سنة 2011 (-11.1% مقابل -7.2% سنة 2016)

كما انخفض الإنتاج الوطني من النفط الخام بنسبة 15.5% سنة 2017 ليبلغ بذلك الإنتاج 1831 ألف طن مقابل 2168 ألف طن سنة 2016 (التقلص الطبيعي لاحتياطات أهم الحقول تواتر الاعطاب الفنية وغياب اكتشافات جديدة هامة وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة)

وتراجع انتاج الغاز الطبيعي ليبلغ معدل الإنتاج خلال سنتي 2016 و 2017 (1909.5 ألف طن) مقابل معدل 2728 الف طن مسجلة خلال سنة 2010 .

مقابل تواصل النمو الإيجابي لقطاع الخدمات المسوقة بنسبة 2,9% وذلك بفضل التطور الإيجابي لجل قطاعاته على غرار قطاع السياحة والخدمات المالية

وقدرت الاستثمارات الجمالية (عمومي وخاص) خلال الفترة 2016-2018 بـ 54966.1 م د وهو ما يمثل 45.8% من جملة تقديرات المخطط ، وبلغت نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي خلال الفترة 2016-2018 حوالي 18.8% .

وبين السيد رئيس الهيئة ان الاستثمارات العمومية ذات الصبغة الجهوية خلال الفترة 2016-2018 بلغت حوالي 10762 م د وهو ما يمثل نسبة 38.2% من تقديرات المخطط الخماسي والمقدرة بـ 28165 م د

وفي تطرقه للإشكاليات التي حالت دون تحقيق المأمول تنمويا بين السيد رئيس الهيئة ان من اهم الاسباب هو التنامي المطرد لعجز ميزان الطاقة الأولية الذي بلغ 4,7 مليون طن مكافئ نפט خلال سنة 2018 أي أكثر من 9 أضعاف العجز المسجل خلال سنة 2010 ، وتراجع إنتاج المحروقات من 4,93 مليون طن مكافئ نפט سنة 2015 إلى 4,69 مليون ط.م.ن سنة 2016 و4,016 مليون ط.م.ن سنة 2017 (حوالي 22 ألف برميل يوميا) نتيجة النفاذ الطبيعي لأهم الحقول النفطية والغازية من جهة والحراك الاجتماعي والاعتصامات من جهة أخرى، بالإضافة لارتفاع كلفة المشاريع خاصة امام الانزلاق المتواصل للدينار من جهة والتقدم في اعداد الدراسات من جهة اخرى ، مع توسع العجز التجاري نتيجة تسارع وتيرة توسع العجز الطاقى وارتفاع أسعار المواد الموردة ، وتواصل ظواهر التهريب والتجارة الموازية، وايضا عزوف المقاولات على المشاركة في طلبات العروض لبعض المشاريع وتراجع قدرة المقاولات على الإيفاء بالتزاماتها وهشاشة وضعيتها المالية ، كما ان ضعف قدرة المؤسسات والهيكل العمومية على متابعة تنفيذ المشاريع وطول إجراءات اعداد المشاريع (مرحلة اعداد الدراسات والتحوز العقاري والمصادقات) وقلة الموارد البشرية وخاصة بالجهات الداخلية ساهم بقدر كبير في تأخر الانجاز.

اما في يخص تقييم هذه الفترة فقد بين السيد رئيس الهيئة انه تم الشروع في اعداد المخطط باعتماد المقاربة التشاركية حيث ساهم في اشغال اللجان مختلف أطراف الشعب التونسي الا ان عملية الاعداد هذه لم تكن بالتأطير الكافي، حيث غلبت المطالبة على النظرة التنموية المتكاملة وكانت المشاريع المقترحة في اغلب الحالات مجرد أفكار وغير جاهزة وتتجاوز بكثير الإمكانيات الوطنية سواء على مستوى التمويل او على مستوى الانجاز هذا فضلا عن قصر المدة الزمنية لإعداد المخطط.

ومثلت عملية المقاربة الحلقة الهامة لتحديد الصيغة النهائية للمخطط وضبط قائمة المشاريع وهي فرصة أيضا للتدقيق في الأولويات على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي ليكون المخطط متناغما مع الأهداف التي تم رسمها.

وجرت عمليات المقاربة في إطار تشاركي بين السلطات المركزية القطاعية والسلطات الجهوية (بمضور الوزراء والولاية) بإشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وبالشراكة مع وزارة المالية وتعرض كل النتائج على الحكومة للبت في صورة عدم التوافق غير ان هذه المرحلة لم تكتمل وتم التحكيم على مستوى المبالغ الجمالية المخصصة لكل وزارة تحت اشراف رئيس الحكومة. اما المقاربات الجهوية فانشصرت في اجتماعات مع بعض أعضاء مجلس النواب بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تم خلالها الاتفاق على إضافة عدة مشاريع ،

وقد أدخلت هذه العملية ارباكا على مسار التخطيط ولم يتسنى توزيع الاستثمارات العمومية سنويا حسب المشروع مما جعل عملية المتابعة والتقييم غير دقيقة هذا فضلا عن غياب تحديد الأولويات بين القطاعات

واكد اسيد رئيس الهيئة ان النسبة الجمالية لإنجاز المخطط خلال سنوات 2016-2018 بلغت حوالي 45.8 % (استثمارات عمومية واستثمارات خاصة) اما الاستثمارات العمومية فقد بلغت حوالي 50.4 % في حين بلغت الاستثمارات الخاصة 37%.

ولإن تبدو النسبة العامة مقبولة في مجملها الا انها تخفي عدة إشكاليات هما الانزلاق المتواصل للدينار التونسي وارتفاع كلفة المشاريع بالرجوع الى ارتفاع مواد البناء واليد العاملة الى جانب ارتفاع كلفة التجهيزات الموردة مما جعل عملية المقارنة صعبة.

وبالرجوع الى النتائج المسجلة ورغم تعدد الطلبات لإدراج مشاريع جديدة بالمخطط فان التحيين الجذري للمخطط يبدو غير مجدي وخاصة إذا اخذنا في الاعتبار انه لم تبقى سوى سنة 2020 حيث تم ضبط مشاريع سنة 2019 ضمن ميزانية الدولة لذلك تم الاخذ بعدد محدود من التعديلات تمثلت بالأساس في ادراج المشاريع التي اقرها رئيس الحكومة اثناء

زيارته لبعض الولايات او اشرافه على مجالس وزارية مخصصة لفائدة الولايات، تحيين بعض الأهداف الكمية والنوعية لبعض القطاعات على غرار البيئة والفلاحة اخذا في الاعتبار للنتائج المسجلة ، ادراج انجاز مقرات جهوية لبعض الهياكل العمومية بالولايات الداخلية بهدف تقريب الخدمات من المواطن ، كما أعطيت الأولوية لمشاريع حماية المدن من الفيضانات مع التأكيد على إدراج مشاريع حماية المدن من الفيضانات والجاهزة بميزانية الدولة لسنة 2020 وذلك على اثر بروز حاجيات واولويات جديدة وخاصة بعد الفيضانات التي شهدتها بعض مناطق البلاد خلال السنتين الماضيتين.

اما بخصوص البرامج التنموية فقد بينت الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية انه تم في اطار البرنامج الجهوي للتنمية خلال الفترة 2016-2018 انجاز قرابة 1189,7 كلم من الطرقات والمسالك وتزويد قرابة 13 ألف عائلة بالماء الصالح للشرب وذلك بالمناطق الحضرية والريفية وتوفير التنوير العمومي لأكثر من 4257 منطقة موجودة بالتجمعات السكنية غير البلدية وتزويد حوالي 5 آلاف عائلة بالإنارة المنزلية وتحسين 9 آلاف مسكن لفائدة العائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود وإعانة حوالي 9 آلاف شاب لبعث مشاريع جديدة أو تكملة اتمام الخطة التمويلية لمشروع أو المساهمة في رأس مال المشاريع المنجزة .

وقد تم بداية من شهر جانفي 2019 الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 1997-2016 وستمكن هذه الدراسة من تقديم جرد لإنجازات البرنامج خلال الفترة 1997-2016 وتقييم مدى مساهمة البرنامج في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل وخاصة بعد الثورة، وتقييم طريقة التصرف في البرنامج على المستويين المركزي والجهوي، بالاضافة الى تقديم مقترحات تخص مجالات تدخل البرنامج باعتبار تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية وبرز حاجيات جديدة بالجهات، ومراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية، ثم اقتراح تصور حول استراتيجيات وتوجهات البرنامج في إطار تفعيل المسار اللامركزي.

وبخصوص برنامج التنمية المندمجة بينت الهيئة البرنامج في قسطيه الاول والثاني يتضمن 90 مشروعاً بـ 90 معتمدية موزعة على كامل ولايات الجمهورية لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن، ويتم انجازها خلال الفترة 2012-2020 بكلفة جمالية محينة حوالي 533,2 م د.

ويهدف البرنامج في قسطيه الاول والثاني الى احداث وتدعيم 24700 موطن شغل منها 2320 لفائدة حاملي الشهادات العليا وإحداث 5360 مشروعاً فردياً منتجا في مختلف المجالات ، وتكوين حوالي 7624 منتفعا في مختلف المجالات التكوينية وبخاصة في قطاعي الفلاحة والصناعات التقليدية وفي مجال التصرف وإدارة المشاريع الفردية، وتزويد 7627 عائلة بالماء الصالح للشرب (2299 عائلة عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و 5823 عن طريق الهندسة الريفية) ، وتمتيع 148 عائلة بالتنوير المنزلي ، وتهيئة وتعبيد 830 كم من الطرقات والمسالك ، واحداث 48 بئر عميقة وتهيئة 2800 هك من المناطق السقوية وتهيئة 30 هك من المناطق الصناعية وبناء 23 منطقة حرفية و42 محل صناعي و16 مركز لتجميع المنتوجات الفلاحية ، بالاضافة الى بناء 52 منشأة للأنشطة الشبابية والثقافية والطفولة وبناء 46 منشأة رياضية و35 مركز صحة أساسية وتهيئة 23 منتزه ومنطقة خضراء .

وقد تم خلال الفترة الخاضعة للتقييم إحداث 3167 مشروعاً فردياً منتجا مكنت من توفير 7599 موطن شغل منها 796 لفائدة حاملي الشهادات العليا، والانتهاه من تكوين 3748 منتفعا في مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة، كذلك وقع احداث 46 بئراً عميقة وتهيئة 2650 هك من المناطق السقوية وبناء 23 منطقة حرفية و43 محلاً صناعياً، وتهيئة وتعبيد 830 كلم من المسالك الريفية وانجاز 53 كلم من قنوات تصريف المياه المستعملة وتزويد 148 عائلة بالنور الكهربائي وربط 7547 عائلة بالماء الصالح للشرب، بالاضافة لانجاز 52 منشأة ثقافية وشبابية وطفولة وبناء 35 مركز صحة أساسية وانجاز 24 منتزهاً ومناطق خضراء و45 منشأة رياضية و7 معالم أثرية .

اما القسط الثالث من البرنامج فيتضمن 101 مشروعاً بـ101 معتمدية موزعة على كامل ولايات الجمهورية لفائدة حوالي 3,7 مليون ساكن ويتم انجازه خلال الفترة 2018-2023 بكلفة جمالية 1010 م د وقد تم تخصيص 85% من عدد المشاريع لفائدة الولايات ذات الأولوية الستة عشر. ويهدف الى توفير 34 ألف موطن شغل منها 3000 لفائدة حاملي الشهادات العليا وإحداث 12400 مشروعاً فردياً في مختلف المجالات ، بالإضافة الى تكوين حوالي 8700 منتفعا في مختلف المجالات التكوينية وبخاصة في قطاعي الفلاحة والصناعات التقليدية وفي مجال التصرف وإدارة المشاريع الفردية.، وتهيئة وتعبيد 638 كلم من المسالك الريفية وتعبيد 337 كلم من الطرقات الحضرية، وإيصال الماء الصالح للشرب لفائدة 11500 عائلة بالوسطين الريفي والحضري ، مع تهيئة 3200 هكتار من المناطق السقوية وتهيئة 3 مناطق صناعية على مساحة 7 هكتار ، وبناء 35 منطقة حرفية و34 محل صناعي و48 فضاء اقتصادي و13 مركز لتجميع المنتوجات الفلاحية ، وايضا بناء 17 منشأة في قطاع الثقافة و17 منشأة في قطاع الطفولة و42 منشأة في قطاع الشباب و114 منشأة في قطاع الرياضة و50 منشأة في قطاع البيئة.

كما قدمت الهيئة عرضاً بخصوص اهداف وانجازات عديد البرامج التنموية الاخرى كبرامج التنمية الفلاحية المندمجة، والمناطق السقوية، وبرنامج تهيئ وادماج الأحياء الشعبية وبرنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية، والبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، وتعصير شبكة الطرقات، والبرامج التي تعنى بالموارد المائية والكهرباء والغاز وبرنامج ومشاريع البيئة وبرنامج مشاريع النهوض بالفئات الشبابية والنهوض بأوضاع الطفولة وبرنامج ومشاريع القطاع التربوي وبرنامج ومشاريع القطاع الصحي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وبرنامج تنمية المناطق الحدودية وهو برنامج خصوصي لمقاومة الإرهاب.

وبخصوص المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة (اراده) فقد بين السيد منسق البرنامج ان هذه المبادرة هي مشروع تعاون دولي بين الاتحاد الأوروبي ووزارتي التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل بتكلفة تناهز الـ100 مليون دينار (32 مليون أورو) مدة انجازه الى نهاية سنة 2022 ويشمل ولايات بنزرت، جندوبة، القصيرين،

سيدي بوزيد، قفصة، مدنين، قابس و صفاقس، وقد تم اختيار هذه الولايات استنادا الى معايير موضوعية و تقنية وهي بالاساس نسبة الاندماج الاقتصادي ومدى تنظيم الفاعلين في المجالات الاقتصادية ونسبة بطالة وخاصة منهم حاملي الشهادات ومؤشر التنمية الجهوية. ويهدف اساسا للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والمندمجة وتحسين تشغيلية طالبي الشغل بالولايات المعنية بالاضافة لدعم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين جودة ونجاعة عروض التكوين وخدمات المرافقة للتشغيل، وضمان استمرارية المساهمة المهيكلية للفاعلين الجهويين في تنمية القطاع الخاص وحوكمة التكوين المهني.

وفي ما يهم التقدم في انجاز البرنامج تم تبيان انه وقع وضع منح تمويل مشاريع القطاع الخاص (8 مليون أورو) على ذمة دواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية، وايضا منح تمويل مشاريع التكوين المهني (10 مليون أورو) على ذمة وكالات التكوين المهني .

وباستكمال انجاز ما تبقى من البرنامج خلال سنة 2019 ينتظر الرفع من قدرة الفاعلين الاقتصاديين على إدارة الحوار وتصور وتبني النموذج التنموي الخاص بجهتهم والمساهمة الفعالة في رسم التوجهات الوطنية، و إرساء الآليات المنهجية لوضع الخطط التنموية الخاصة بالجهة، و الرفع من قدرة الهياكل الجهوية على فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي وضبط وتحديد البرامج والتدخلات لكل جهة ، وايضا تعزيز قدرة مراكز التكوين المهني على الاستجابة لطلبات المؤسسات الاقتصادية.

وبخصوص برنامج دعم البلديات الجديدة والبلديات التي شهدت عمليات التوسعة بين السيد المدير العام لتنسيق ومتابعة المشاريع العمومية والبرامج الجهوية انه تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية من خلال احداث 86 بلدية جديدة وتوسعة المجال الترابي لفائدة 187 بلدية قائمة مما مكن من ادراج حوالي 3.5 مليون ساكن ضمن المجال البلدي.

وقد تم اقرار برنامج جديد لدعم البلديات الجديدة والمحدثة والبلديات التي شهدت عملية توسعة في مجالها الترابي بكلفة جمالية تقدر بـ855 م د (منها 380 م د لفائدة 86 بلدية الجديدة المحدثة) يشمل توفير المقرات البلدية والمستودعات واقتناء معدات النظافة وتجهيزات الاعلامية وانجاز مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية والتجهيزات الجماعية.

اما في ما يخص توفير التمويلات اللازمة فقد تم ذلك عن طريق القروض والهبات من قبل الممولين الأجانب ، واستثمارات في حدود 370 م د عن طريق البرامج الوطنية الجديدة المدرجة بمخطط التنمية 2016-2020، وذلك بتخصيص اعتمادات بقيمة 113 م د عن طريق القسط الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية للتدخل بـ8 أحياء بـ8 بلديات جديدة و16 حيا بمناطق التوسعة بـ16 بلدية ، وتخصيص اعتمادات بقيمة 257 م د عن طريق القسط الثاني من برنامج تعصير الطرقات البلدية للتدخل بـ23 بلدية جديدة و171 بلدية قائمة (مناطق التوسعة). هذا وسينطلق في انجاز البرنامج خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 وسيواصل انجازه إلى غاية سنة 2023 .

ومن جهتهم ثمن السيدات والسادة النواب الحضور جهود الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية واطاراتها وتفاعلها الايجابي مع لجنة التنمية الجهوية من حيث متابعة توصيات اللجنة لتنمية الجهات وحلحلة المشاريع التنموية المتعطلة فيها، وتمت الملاحظة بانه لم يتم التطرق من قبل الهيئة الى كل البرامج التنموية.

كما تطرقوا الى المسائل المتعلقة بنقص الموارد البشرية والاطارات في ادارات التنمية الجهوية مع ضعف التكوين، وضرورة ادماج الاقتصاد الموازي، وضعف نسب الانجاز في المشاريع التنموية بالجهات الراجع لنقص الموارد البشرية في جل الادارات خاصة بالنسبة للجهات الداخلية، مؤكدين ضرورة الاعتماد على مؤشرات المعتمديات اذ انها اكثر قربا من واقع التهميش.

وابرز اعضاء اللجنة ضرورة دفع الاستثمار العمومي للاستثمار الخاص مع وجوب تطبيق اللامركزية واعطاء اكثر حرية للادارات الجهوية في تحديد البرامج لقرنها اللصيق بواقع

الجهات، معتبرين ان عدم ايفاء الدولة بتعهداتها المالية تجاه المستثمرين هو من اسباب عزوفهم، بالاضافة الى نقص مراقبة انجاز المقاولات.

وعبر عدد من النواب عن خيبة املهم حيث كان للعديد انتظارات كبيرة من اول منوال تنموي تشاركي معتبرين وجود مشاكل على مستوى لجنة التحكيم التي اسقطت عديد المشاريع المنبثقة على التجربة التشاركية، حيث لم تستجب الوزارة للمقرحات التي قدمت خلال المقاربة التشاركية لتركيز و صياغة برامج التنمية، مشددين على وجوب مواصلة المقاربة التشاركية.

كما اعتبر عدد من الحضور وجود ضبابية في المعايير او المقاييس التقنية التي تم على اثرها اختيار الولايات المنتفعة ببرنامج ارادة معتبرينه برنامج صعب التطبيق في جهات ليس لها نسيج اقتصادي متطور وتفتقر الى حس الاستثمار الخاص والمبادرة الاقتصادية. واعتبر نواب اللجنة ان معايير ومعطيات التقييم المقدمة من الوزارة غير عميقة وتنقصها الدقة.

كما تطرق النواب الى اشكاليات التمويل الذاتي الاولي للشباب و عدم قدرة صندوق دعم الشباب والمبادرة الخاصة تنفيذ وتحقيق ما بعث من اجله.

وفي خضم اجتماع اللجنة تم اقتراح إعادة النظر في المسار المتبع عند التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم ليكون شاملا ودامجا ويتوافق مع اهداف التنمية المستدامة، وتحديد الأولويات بين القطاعات والمشاريع بالاعتماد على معايير علمية تأخذ بعين الاعتبار النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة (منظومة ترتيب)، وإيجاد حل لرصيد المشاريع التي لم تنطلق لعدة أسباب والتي ستمثل جزءا هاما من المخطط المقبل، وبعث وكالة وطنية تعنى بالإشراف على انجاز المشاريع العمومية وتقديم الدعم للهياكل الجهوية خاصة، وبعث صندوق تمويل انجاز الدراسات الفنية، ووضع خط تمويل للمؤسسات الفلاحية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في اطار التعاون الدولي، بالاضافة الى ضرورة تأهيل الادارات للقيام بالدراسات .

* قرار اللجنة:

قررت لجنة التنمية الجهوية مواصلة الاستماع الى المنظمات الوطنية بداية بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وذلك قصد الاطلاع على رؤية المنظمات في ما يخص التمييز الايجابي بين وفي الجهات.

مقررة اللجنة



السيدة محبوبة بن ضيف الله

رئيسة اللجنة



السيدة عبير عبدلي